مناقشة آراء المستشرق روبسون الواردة في دراسته
" أساليب صياغة حديث المسلمين "

دكتور/ مصطفى بن عمر حلبي*

المقدمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده. وبعد:

فإن مما لا جدال فيه أن ظاهرة الاستشراق أصبح لها أثر كبير في العالم الغربي والعالم الإسلامي على السواء، وإن اختلفت ردود الأفعال على كلا الجانبين، ولا يكاد يقف المرء اليوم على صحيفة أو مجلة أو كتاب إلا وفيها ذكر أو إشارة إلى الاستشراق، وهذا الأمر ليس بمستغرب؛ ذلك لأن الاستشراق -في حقيقة الأمر- كان ولا يزال جزءاً لا يتجزأ من قضية الصراع الحضاري بين الحضارتين: الإسلامية والغربية، فقد كان للاستشراق أكبر الأثر في صياغة التصورات الأوروبية عن الإسلام، وفي تشكيل مواقف الغرب تجاه الإسلام على مدى قرون عديدة.

والمتتبع للدراسات الاستشراقية اليوم يجدها عنيت بمجالات الدراسات الإسلامية جميعها: قرآناً، وسنة، وعقيدة، وفقهاً، وتاريخاً، ولغة..... ولم تَدَعْ حقلاً أو مجالاً من هذه الدراسات إلا وأدلت فيه بدلوها.

لذلك تعين على ثلة من المسلمين أن تتجه لرصد حركة الاستشراق والدراسات الاستشراقية حول الإسلام؛ لتبين صواب دراستهم من خطئها، وسلامة مناهج المستشرقين في دراسة قضايا الإسلام من عدمه.

وهذا البحث هو محاولة من الباحث للوقوف على إحدى دراسات المستشرقين حول سنة رسول الله ﷺ، لدراستها دراسة علمية، ومناقشة ما ورد فيها من آراء للمستشرق حول سنة النبي ﷺ.

---

* جامعة طيبة ـــ كلية التربية والعلوم الإنسانية ـــ قسم العلوم الاجتماعية ـــ السعودية.

التمهيد: ويشتمل على ما يلي:

١- التعريف بموضوع الدراسة.

٢- التعريف بالمستشرق.

٣- تحديد مشكلة البحث.

٤- منهج البحث وضوابطه.

أولاً: التعريف بموضوع الدراسة :

يسعى البحث لتقديم دراسة تحليلية نقدية للمقالة التي كتبها المستشرق (جيمس روبسون) **James Robson** بعنوان (أساليب صياغة حديث المسلمين **The form of Muslim Tradition**)، والدراسة عبارة عن مقالة كتبها المستشرق ونشرها في مجلة (العالم الإسلامي **Muslim world**)[1].

ولا تهدف الدراسة -كما ذكر المستشرق- إلى الوصول إلى نتائج محددة حول حديث رسول الله ﷺ [2]، بل تهدف إلى: "إعطاء أمثلة توضح وجود صيغ متكررة تعرض الأحاديث من خلالها"

استهل المستشرق مقالته بالحديث عن عناية المسلمين بالإسناد واهتمامهم به ، وأنهم جعلوه المعيار الأساس لنقد الرواية دون النظر إلى أي اعتبار آخر. ثم بدأ المستشرق بعرض تقسيماته التي استنبطها من الأحاديث وذلك من خلال أساليب روايتها، والأساليب التعليمية التي تضمنتها.

سلك المستشرق -في غالب مقاله- طريقة واحدة وواضحة في عرض الصيغ التي استنبطها وهي: ذكر عنوان الصيغة أو الأسلوب ثم ضرب الأمثلة عليه من الأحاديث النبوية[3]،ولا يخلو الأمر بعد ذلك من تعليقات للمستشرق على الأحاديث، التي يستشهد بها.

ومما يذكر للمستشرق (روبسون):

١- أن جميع الأحاديث التي استشهد بها في مقاله للدلالة على ما يذكره صحيحة.

٢- اعتمد في اختيار الأحاديث على ترجمة لكتاب (مشكاة المصابيح)[4] وهي ترجمة -كما ذكر- نشرت في دمشق عام في ١٣٥٤هـ، ١٩٣٥-١٩٣٦م[5].

٣- حرص المستشرق عند استشهاده بالحديث أو جزء منه أن يحيل على المشكاة والترجمة، محدداً رقم الحديث والجزء في كلٍّ منهما.

٤- ابـــتعد المستشـــرق –في مقاله– عن الألفاظ غير المناسبة، وحاول أن يكون نقده –في الغالب– غير مباشر وذلك من خلال إثارة التساؤلات[٦].

ثانياً: التعريف بالمستشرق (روبسون):

جـــيمس (روبسون) James Robson من مواليد عام ١٨٩٠م، تخرج من جامعة جلاســـجو (Glascow)، في بريطانيا، وحصل على الماجستير والدكتوراه في الأدب، ثم حصل على الماجستير من جامعة مانشستر، والدكتوراه من جامعة القديس أندروز.

اخـــتير معيداً للإنجليزية في لاهور، ثم قصد عدن، وعُيّن على أموال الكنيسة المتحدة في شاندون، ومعيداً للعبرية في جلاسجو، ثم محاضراً، وأستاذاً للعربية في جامعة مانشستر"[٧].

مؤلفاته عديدة، ومتنوعة، ومن أبرزها في جانب الدراسات الإسلامية والحديث النبوي ما يلي:

١- (محمد في الإسلام Muhammed In Islam).

٢- (السنة: الأساس الثاني للإسلام Tradition: The second Foundation of Islam).

٣- (الحديـــث: تصـــنيف وفهرســـة Tradition: Investigation and Classification).

٤- (المعـــايير الـــتي طـــبقها عـــلماء الحديث المسلمين Standard Applied By Muslim Traditionists).

٥- (مادة الحديث –الأولى The Material of Tradition,١).

٦- (مادة الحديث –الثانية The Material of Tradition,٢).

٧- (الحديـــث: الســـؤال عـــن المصـــداقية Tradition: The Question of Authenticity).

٨- (تعاليم محمد عن عيسى Muhammad Teaching about Jesus).

وذكر العقيقي للمستشرق عدداً آخر من الأبحاث والكتب والترجمات، منها:

١- المدخل إلى علم الحديث، للنيسابوري.

٢- ترجمة كتاب (مشكاة المصابيح) في ثلاثة أجزاء.

٣- الإعجاز في القرآن.

٤- ابن إسحاق والإسناد.

٥- بشائر الخلاص في القرآن.

٦- الغزالي والسنة.

"كمـا نشر أبحاثاً عن الحديث في الطبعة الثانية لدائرة المعارف الإسلامية، وموضوعات إسلامية في عدة مجالات تعليمية، بالإضافة إلى مراجعات كثيرة للكتب"[٨].

ثالثاً: تحديد مشكلة البحث:

١- يُعنى البحث بدراسة شبهات المستشرق (روبسون) الواردة في مقاله المشار إليه ومناقشتها.

٢- كما يعنى البحث بالإشارة إلى ملامح من منهج المستشرق (روبسون) في دراسته للسنة والحديث النبوي.

رابعاً: منهج البحث وضوابطه:

تتطلب طبيعة الموضوع الذي يتناوله البحث التحليل والنقد؛ لأنها متعلقة بدراسة آراء المستشرق (روبسون) وتفنيدها حول الحديث النبوي في مقاله موضوع الدراسة؛ لذلك فإن الباحث سيفيد بالدرجة الأولى من معطيات المنهجين: التحليلي والنقدي.

وأما الضوابط التي تعد بمثابة خطوات عملية سلكتها في البحث فتتمثل في الآتي:

١- اعتمدت في بيان آراء المستشرق على مقاله، بالرجوع إليه مباشرة بلغته الإنجليزية.

٢- أذكر في صلب البحث رأي المستشرق وزعمه مترجماً، ثم أثبت نص قوله في الحاشية.

٣- حرصت على مناقشة المستشرق مناقشة علمية هادئة، وفق المنهج العلمي للمحدثين ووفق مقتضيات ومتطلبات النظرة الموضوعية والعقلية.

٤- حرصت على الرجوع إلى الأحاديث التي استشهد بها المستشرق في مظانها ومصادرها الأصلية.

٥- ابتدأت في التوثيق بذكر اسم المؤلف، فإن كانت شهرته بكنيته ذكرتها بدلاً من اسمه، ثم أذكر اسم المؤلف وعنوان الكتاب، ثم رقم الصفحة والجزء إن وجد.

٦- اكتفيت بذكر المعلومات الكاملة عن المصدر أو المرجع الذي أقتبس منه في ثبت المصادر والمراجع، أما في الحواشي فاكتفيت بما ذكرته في رقم (٥).

٧- جميع الحواشي التي أثبتها باللغة الإنجليزية مقتبسة من مقال المستشرق؛ لذلك اكتفيت بذكر اسم المستشرق ورقم الصفحة دون ذكر عنوان المقال.

المبحث الأول: رأي المستشرق في أن صحة الحديث ودرجته تبني على أساس طريقة النقل فقط :

قال (روبسون): "يُبنى تقسيم أنواع الأحاديث لبيان درجة صحتها على أساس طريقة النقل، دون أي اعتبار لطبيعة الأحاديث نفسها".

هذه شبهة ليست جديدة، بل زعمها غيره من المستشرقين، ويمكن مناقشة قول المستشرق هنا من خلال النقاط الآتية:

١- إن المتأمل لمنهج المحدثين في قبول الرواية وردها، والمطلع على علم الحديث رواية ودراية وهو علم منبثق من منهج المحدثين، يتبين له أن تقسيم الأحاديث لبيان أنواعها ودرجاتها مبني على النظر في السند والمتن، فمصطلحات المحدثين في تسمية أنواع الأحاديث مبنية ومتفرعة من دراسة سند الحديث ومتنه.[9]

٢- اهتم علماء الحديث بوضع شروط قبول الرواية عن رسول الله ﷺ أوردّها، وهي شروط خمسة شملت نقد الرواية سنداً ومتناً.

فالحديث المقبول عند المحدّثين هو: "ما اتصل سنده بالعدول الضابطين من غير شذوذ ولا علة"[10].

يتبين للمتأمل في التعريف ضرورة توافر شروط خمسة في الرواية لتكون مقبولة عند المحدّثين وهذه الشروط هي:

١- اتصال السند الذي يُخرج ما انقطع سنده.

٢- عدالة الراوي التي تخرج رواية: الكافر، والكذاب، والمتهم بالكذب، والفاسق، والمبتدع، والمجهول...

٣- ضبط الراوي، وهو شرط يُخرج رواية غير الضابط، مثل: فاحش الغلط، والمغفل، وكثير الوهم في الرواية، وكثير المخالفة للثقات، وسيء الحفظ...

٤- سلامة الحديث سنداً ومتناً من الشذوذ الذي يخالف به من هو أوثق منه،وهذا الشرط يدل على أن المحدّثين قد احتاطوا حتى من أخطاء الثقات.

٥- سلامة الرواية من العلة القادحة التي هي سبب خفي قادح في صحة الحديث، مع أن ظاهره السلامة منها.

واشتراط المحدّثين توافر هذه الشروط الخمسة لقبول الحديث يثبت أن أحاديث رسول الله ﷺ وصلت إلينا من خلال منهج علمي دقيق، وليس عن طريق الظنون، ولا عن طريق الكذابين، ولا المتهمين، ولا الفاسقين، ولا عن طريق المجهولين، ولا المخبطين، ولم تصلنا أيضاً عن طريق سيئي الحفظ، ولا عن كثيري الوهم، ولا فاحشي الغلط، ولا المغفلين ولو كانوا صالحين.

ويتضح اهتمام علماء الحديث بالمتن من خلال اهتمامهم بالتثبت من صحة الطريق الموصلة إليه وهو المسند، فنقد العلماء للسند واهتمامهم به هو خدمة لكلام رسول الله ﷺ.

وكما يتضح اهتمامهم بالمتن أيضاً من خلال شروط قبول الرواية التي وضعوها ولاسيما المتعلقة بالتثبت من صحة المتن، وخلوه من الشذوذ أو العلة التي تقدح في صحته.

ويتأكد هذا الاهتمام من خلال المعايير والضوابط التي وضعوها للتثبت من صحة المتن. ومن ذلك مثلاً:

- بيان علل متن الحديث.
- بيان اضطراب الراوي في روايته.
- مقارنة المتون بين الرواة المختلفين.
- مقارنة روايات الراوي الواحد.
- بيان التصحيف أو القلب أو الشذوذ.
- بيان ضوابط معرفة الحديث الموضوع.

ومن نتائج دراسة علماء الحديث ونقدهم للرواية أنهم بينوا ما يلي:

١- أن صحة السند لا تستلزم صحة المتن والعكس.

٢- أن بطلان المتن لا يستلزم بطلان السند والعكس.

٣- أن الرواية قد تشتمل على سند صحيح ومتن باطل وبالعكس.

٤- أن الحكم بصحة الرواية يستوجب صحة السند وصحة المتن معاً، بعد دراستهما دراسة دقيقة وفق منهج المحدّثين في التثبت.

قال ابن الجوزي: "فكل حديث رأيته يخالف المعقول، أو يناقض الأصول، فاعلم أنه موضوع، فلا تتكلف اعتباره"[١١]

وقد وضع علماء الحديث مقاييس وقواعد لنقد متون الروايات، ومن هذه المقاييس والقواعد:

- ما قاله الخطيب البغدادي: "... وإذا روى الثقة المأمون خبراً متصل الإسناد، رُدّ بأمور:

١- أن يخالف موجبات العقول، فيُعْلم بطلانه؛ لأن الشرع إنما يَرِد بمجوزات العقول.

٢- أن يخالف نصّ الكتاب والسنة المتواترة، فيعلم أنه لا أصل له.

٣- أن يخالف الإجماع، فيُستدل على أنه منسوخ، أو لا أصل له؛ لأنه لا يجوز أن يكون صحيحاً غير منسوخ، وتُجمع الأمة على خلافه.

٤- أن ينفرد الواحد برواية ما يجب على كافة الخلق علمه، فيدل ذلك على أنه لا أصل له.

٥- أن ينفرد برواية ما جرت العادة أن ينقله أهل التواتر.

ومن مقاييسهم كذلك: عرض متن الحديث على نص القرآن الكريم، والأصول الشرعية والقواعد المقررة، وعلى موجبات العقل السليم، ودراسة لفظ الرواية ومعناها.

وتعرض الرواية كذلك على الوقائع والمعلومات التاريخية الصحيحة، ويعرض المتن على رواياته المختلفة، مع مقارنة روايات الموضوع الواحد.[١٢]

والعجيب أن المستشرق ((روبسون)) قال في بداية مقاله: "وإن كان الإسناد المرضي نفسه لا يضمن دائماً صحة حديث ما[١٣]" وأسند هذا القول في حاشية مقاله إلى الحاكم في كتابه (معرفة علوم الحديث).

وأورد المستشرق شبهته ((أن تقسيم الأحاديث بني على طريقة النقل دون أي اعتبار لطبيعة الأحاديث)) بعد أسطر معدودة من ذكره لقول الحاكم. فهل يعد هذا مناقضة من المستشرق لنفسه؟

أم أنه لا قيمة عند المستشرق لما قرره علماء المسلمين العالمين بهذا العلم؟ وهل غاب عن المستشرق (روبسون) الذي كتب عدداً من المقالات والأبحاث حول السنة والحديث النبوي، وترجم كثيراً من أحاديث رسول الله ﷺ، هل غاب عنه بعد اطلاعه على عشرات المؤلفات في علوم الحديث -عناية المحدّثين بدراسة متن الرواية كما اعتنوا بدراسة سندها؟!

المبحث الثاني: موقف المستشرق من الأسانيد:

قال المستشرق (روبسون): "الاتجاه السائد بين علماء الغرب هو النظر إلى الأسانيد بحذر كبير، بل بشك محض، والنظرة السائدة هي أن الأسانيد عبارة عن تطور لعصر متأخر، لتدعم المادة التي تقبل بأنها موثوقة، ويمكن أن يكون هذا في العديد منها، وربما في معظم الحالات، لكن الكاتب اليوم ليس مهيئاً لإنكار مصداقية جميع الأسانيد، وكلما درس المرء الأسانيد محاولاً الحكم على صحة الأحاديث، يشعر أنه متورط في السير في طريق مغلق، لذا لعله من المفيد المضي إلى الأحاديث نفسها والنظر في نماذج تتكرر كثيراً... وهل سيثبت هذا أننا في طريق مسدود، موضوع سيكتشف، وكل ما يمكن عمله في الوقت الحاضر هو أن يتمنى المرء أن هذا سيقوده إلى شيء ما))[١٤]

تتخلص شبهات المستشرق (روبسون) الواردة في قوله السابق في الآتي:

١- اتجاه علماء الغرب إلى النظر إلى الأسانيد بشك كبير.

٢- الأسانيد في نظرهم عبارة عن تطور لعصر متأخر.

٣- وفي نظرهم أن الأسانيد وضعت لتدعم المادة التي يراد قبولها بأنها موثوقة.

٤- دراسة الأسانيد للحكم عليها تشعر المستشرق أنه يسلك طريقاً مسدودة، ويتمنى ألا تكون الحال نفسها عند دراسة الأحاديث.

يتحدث المستشرق في شبهته الأولى عن اتجاه سائد بين إخوانه المستشرقين الذين أطلق عليهم (علماء الغرب) مفاده النظر إلى الأسانيد بشك محض، ولم يبين الأدلة العلمية التي بُني عليها هذا الاتجاه.

إن تكوين رأي أو اتجاه نحو قضية علمية يجب أن يُبنى على أُسس ومنطلقات وأدلة علمية، وكذلك الشك أو التشكيك في مسألة علمية يجب أن ينطلق من خلال أدلة وبراهين يقدمها العالم أو الباحث ليثبت بها شكة في المسألة، أما أن يبنى الباحث نظرته إلى القضايا العلمية على مجرد الشك، فهو أمر لا تُسلّم به أسس البحث العلمي ولا المنهج العلمي السليم، فأين أدلته أو أدلة غيره على ما ذهبوا إليه من نظرة شكية؟!

إن منهج الافتراض والشك الذي ينطلق منه كثير من المستشرقين في تعاملهم مع السنة النبوية هو الأساس الذي بنى عليه المستشرق -وغيره من المستشرقين- هذه النظرة الشكية لصحة

الأسانيد.

وقــد قادت هذه النظرة الشكية إلى الشبهة الثانية التي عدّ فيها المستشرق الأسانيد أنها تطور لعصر متأخر، أي أن الأسانيد في نظره وضعت في العصور المتأخرة، عندما احتاج العلماء إلى إثبات قول أو حديث، فوضعوا –في نظره– لذلك القول إسناداً؛ ليكون مقبولاً عند الناس.

هــل غــاب عن المستشرق (روبسون) وهو يقرأ ويدرس كتب الحديث ما قاله علماء الســلف في أهمية الإسناد عند علماء المسلمين، ومنطلق فهمهم ونظرتهم إلى الإسناد وأهميته، إن الإسناد –كما قال ابن المبارك–: "من الدين ، ولو الإسناد لقال مَنْ شاء ما شاء"[١٥]

ألم يطلع (روبسون) –وهو ينظر في كتب علوم الحديث– على قول ابن سيرين: "إن هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم"[١٦]

إن التثبت من الأخبار والروايات قاعدة قررها الإسلام في الكتاب والسنة، ومن أمثلتها في القــرآن الكريم قول الله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا إذا ضربتم في سبيل الله فتبينوا، ولا تقولوا لمن ألقى إليكم السلام لست مؤمناً تبتغون عرض الحياة الدنيا...﴾.[١٧]

قــال الطــبري –رحمه الله– فتبينوا: "فتأنوا في قتل من أشكل عليكم أمره..."[١٨]. وقال أيضــاً: "واخــتلف القراء في قراءة قوله: (فتبينوا) فقرأ ذلك عامة قراء المكيين والمدنيين، وبعض الكوفيين والبصريين.... وقرأ ذلك معظم[١٩] قراء الكوفيين (فتبينوا) بمعنى التثبت الذي هو خلاف العجلة"[٢٠].

ومن الأدلة على تقرير هذه القاعدة في القرآن الكريم أيضاً قول الله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين[٢١]﴾.

وورد في الســـنة أحاديث قولية وفعلية تُعَدّ بمنزلة تقعيد لهذه القاعدة وتقرير لها في المنهج الإسلامي:

ففي حديث رجم ماعزٍ –رضي الله عنه– أنه لما وجد مس الحجارة قال: "أي قوم ردوني إلى رسول الله ﷺ، فإن قومي هم قتلوني وغرّوني من نفسي، وقالوا: إن رسول الله غير قاتلك"، فلم يــنزع عــنه الصحابة رضي الله عنهم، ولما ذكروا قوله ذلك لرسول الله ﷺ، قال –عليه الصلاة والســلام– :" ألا تركتم الرجل وجئتموني به" إنما أراد رسول الله ﷺ أن يتثبت في أمره[٢٢]، وفي ألفاظ الحديث قال: "ليستثبت رسول الله ﷺ منه"[٢٣]

وفي حديث أبي قتادة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقــول على هذا المنبر:

"يا أيها الناس إياكم وكثرة الحديث عني، من قال علي فلا يقولن إلا حقاً أو صدقاً، فمن قال عليّ ما لم أقل، فليتبوأ مقعده من النار"[٢٤] .

"قال العلماء: إن هذا التواتر لهذا الحديث عن النبيّ ﷺ يدل على أنه كان يعلم أن حديثه سوف يروى، وأنه يدخل فيه الغث، فرأى من الضرورة الشرعية أن ينبه أصحابه، ويُلقى في أذهانهم أنه دين، ويجب أن يتحروا فيه غاية التحري"[٢٥] .

وأما التطبيق العملي لهذه القاعدة فيتضح من فعل النبي ﷺ، من ذلك: حادثة الإفك، وتثبته ﷺ من بريرة، إذ قال لها: " أي بريرة، هل رأيت من شيء يريبك"، وقوله ﷺ في الحادثة نفسها -لعائشة عندما جلس إليها: "أما بعد يا عائشة فإنه بلغني عنك كذا وكذا، فإن كنت بريئة فسيبرئك الله، وإن كنت ألممت بذنب فاستغفري الله وتوبي إليه..."[٢٦]، وتثبته ﷺ من حاطب رضي الله عنه عندما أرسل إلى قريش يخبرهم ببعض أمر رسول الله[٢٧] ﷺ. وكذلك إرساله ﷺ خالد بن الوليد ليتثبت في أمر بني المصطلق[٢٨]

وتثبت الصحابة من النبي ﷺ في بعض الأخبار التي رويت عنه[٢٩]، وتثبتوا رضي الله عنهم بعضهم من بعض في الرواية عن النبي ﷺ، إلا أن تثبتهم لم يكن طعناً في بعضهم، بل كان تطبيقاً لمنهج رسول الله ﷺ في التثبت، وللتأكد من عدم الخطأ في الرواية، ولوضع أسس هذا المنهج لمن بعدهم، ومن أمثلة تثبت الصحابة ومن بعدهم من التابعين وعلماء السلف في رواية الأخبار عن رسول الله ﷺ:

- حديث أبي موسى الأشعري في الاستئذان.[٣٠]
- حديث المغيرة في قضاء رسول الله ﷺ للجدّة بالسدس.[٣١]
- قول سليمان بن موسى لطاوس: "إن فلاناً حدثني بكذا وكذا، قال: إن كان صاحبك ملياً فخذ عنه"[٣٢]
- وقول أبي العالية: "كنّا نسمع الرواية بالبصرة عن أصحاب رسول الله ﷺ، فلم نرض حتى ركبنا إلى المدينة فسمعناها من أفواههم"[٣٣].

ولا يخفى أن طلب الإسناد، ومعرفة من روى الحديث عن رسول الله ﷺ هو أحد طرق التثبت ووسائله.

"وقد بدأ الاهتمام بالإسناد، والسؤال عنه في فترة مبكرة، وذلك في أعقاب الفتن التي بدأت منذ خلافة عثمان رضي الله عنه وأدت إلى التمزق والانغلاق الضخم في كيان

المجتمع الإسلامي، وظهور الأهواء السياسية المتعارضة، والآراء المتعصبة المتدافعة، مما أدى إلى ظهور الكذب في الحديث، وجعل العلماء يتثبتون في مصادر الرواية ويسألون عن الرجال... ولكن هذا لا يعني أن سائر الأحاديث كانت تروى بأسانيد تامة [وإن كانت معلومة معروفة]، فالصحابة لم يلتزموا ذكر إسناد الحديث عندما لا يكون الصحابي قد سمع الحديث من النبي ﷺ مباشرة... ومع وثوق الناس بالصحابة فقد كانوا يسألونهم أحياناً عن إسناد أحاديثهم... وقد زاد السؤال عن الإسناد في جيل التابعين، فسئل الحسن البصري عن إسناد مراسيله.... ولكن التأكيد على الإسناد والإلحاح في طلبه ازداد بعد جيل الصحابة وكبار التابعين بسبب شيوع الوضع، واتساع نطاقه على مرّ الزمن، فأصبح الإسناد ضرورة لامناص منها للمحدث من ذكره إذا أراد لروايته القبول...."[٣٤]

يدل ما سبق على أن الإسناد نشأ مع نشأة رواية الحديث عن رسول الله ﷺ، وإن لم يلتزم الرواة بذكره في فترة معينة، مثل فترة الصحابة وكبار التابعين، لعدم ظهور الحاجة والضرورة لذكره، والتزم به المحدّثون، وطالب به المتعلمون والناس عموماً عندما اقتضت الحاجة إلى ذكره وبيانه، حفاظاً على سنة رسول الله ﷺ، وحفظاً لحديثه، وتثبتاً من صحة الرواية من عدمها، بل وحفظاً لدين الله سبحانه وتعالى؛ لأن المسلمين ينطلقون في تعاملهم مع أحاديث رسول الله ﷺ من كونها وحياً وديناً، قبل أي اعتبار آخر.

وإذا كانت الأدلة العلمية والتاريخية تثبت وتؤكد أن الأسانيد ليست (تطوراً لعصور متأخرة) كما زعم المستشرق (روبسون)، فإن هذا يؤكد -في الوقت نفسه- ويثبت أن الأسانيد لم توضع؛ لتدعم أمراً معيناً، أو مسألة بعينها حسب زعم (روبسون). بل هي مرافقة للرواية منذ بداية روايتها.

أما من وضعوا الأسانيد المختلفة لرواياتهم المكذوبة فيعلم (روبسون) وغيره من المستشرقين أن علماء الحديث كانوا لها بالمرصاد، فكشفوها وبينوا زيفها وكذبها، وللمحدثين جهود وقائية وعلاجية، وجهود علمية وعملية؛ واجهوا بها ظاهرة الوضع في الحديث، فألفوا الكتب في أسماء الوضاعين، والأحاديث الموضوعة، ووقعّدوا القواعد والضوابط التي يعرف بها كذب الراوي، وزيف الرواية.

وأما شعور المستشرق (روبسون) بأن دراسة الأسانيد تشعر المرء بأنه (متورط في طريق مسدود)، وتمنيه -في الوقت نفسه- ألا تقوده دراسة الأحاديث نفسها إلى طريق مسدود

كذلك.

فـإنني أتفـق مع المستشرق بأن دراسة أسانيد حديث رسول الله ﷺ بالمنهج الذي يتبعه المستشرقون، وبالنظرة الشكية، والاعتماد على القناعات الذاتية، والمعايير الغربية، وتجاهل جهود عـلماء المسـلمين، ورفـض مـنهجهم، وافتراض الكذب فيهم، واتهامهم، إضافة إلى انطلاق المستشـرقين من قاعدة إنكار السنة النبوية، ورفض الاعتراف بنسبتها إلى رسول الله ﷺ ، ...إذا بنيت على هذه الاعتبارات ستقود بالضرورة إلى طريق مسدود.

أمـا إذا حـاول المستشـرقون فهم السنة النبوية من خلال منهج علمي سليم والمنهج الإسـلامي، وبـنوا فهمهـم لها على أسس منهج المحدثين، ودرسوا السنة بإنصاف وموضوعية، واستندوا إلى الأدلة العلمية والعقلية والتاريخية، فإنهم سيصلون –بلا ريب– إلى نتائج منصفة تبين الحقائق، وتبطل الدعاوى.

المبحـث الثالـث: افـتراض المستشرق أن تفصيل الكلام بعد إجماله من أساليب العصور المتأخرة:

تحـت عنوان [سرد التفاصيل] قال المستشرق (روبسون): "الصفة المميزة للأسلوب الذي يصور النبي كأنه يعطي تعاليمه هي إشارة [النبي] إلى أمور كثيرة ليلفت الانتباه إليها، ثم يفصلها بعد ذلـك..." وللاسـتدلال على هذا الأسلوب ضرب المستشرق أمثلة بعددٍ من الأحاديث منها: (بني الإسـلام عـلى خمـس: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله....)[٣٥] وحديث: (الشهداء خمسـة:...)[٣٦] ثم بيـنهم، وحديث: "حق المسلم على المسلم خمس...)ثم فصلها، وبعد[٣٧] أن سرد المستشرق أمثلته قال: "وطريقة ذِكر العدد قبل إعطاء التفاصيل طريقة ممتازة للتعليم، وربما استخدمها الرسـول أولاً، ويجب ملاحظة أن هذا التطبيق لا يقتصر على الأحاديث التي تقتبس من كلام النبي مباشرة، بل تستخدم أيضاً عندما يشير الصحابي إلى تعاليم النبي: الحرام، وما لم يوافق عليه، وذلك في أمور كثيرة، فإلى أي مدى يمكن افتراض أن الرسول استخدم فعلاً هذه الطريقة، وإلى أي مدى يحتمل أن تكون طريقة جيدة للتعليم لعصور متأخرة، ونسبت إليه"[٣٨] يقصد إلى النبي ﷺ.

القضية في تصور المستشرق مبنية على افتراضه أن هذا أحد أساليب التعليم التي [يصور] الـنبي ﷺ أنـه يـبلغ تعالـيمه للصحابة وأوامره ونواهيه من خلالها، (The prophet is represented as giving...)، وافـتراض المستشـرق هذا مبني على النظرة الشكية،

والمنهج الشكي الذي ينطلق منه في التعامل مع سنة رسول الله ﷺ بوجه عام، ومع هذه القضية على وجه الخصوص، إذ افترض المستشرق أن طريقة التعليم هذه ربما تعود إلى عصور متأخرة، ونسبت إلى رسول الله ﷺ حسب زعمه.

لقد بنى المستشرق نظرته إلى أحاديث رسول الله ﷺ في هذا المقال وغيره[٣٩] من خلال الطعن في ثبوت الأحاديث إلى الرسول ﷺ، ومن خلال منهج الشك والافتراض.

ومعلوم أن الطعن في ثبوت الأحاديث إلى النبي ﷺ قائم على أساس إنكار المستشرقين لنبوته عليه الصلاة والسلام وإنكارهم للوحي، وهي القضية التي تُعد من المفارقات المفصلية والجوهرية بين المنهجين: الإسلامي والاستشراقي في التعامل مع سنة رسول الله ﷺ وأحاديثه، إذ الإيمان بنبوته ورسالته ﷺ يقود إلى الإيمان بكل ما صح أنه جاء عنه، وإنكار نبوته ﷺ يقود إلى إنكار كل ما صح عنه عليه الصلاة والسلام.

والمتأمل في كلام المستشرق يجد تخبطاً فيه وخللاً، إذ في الوقت الذي يفترض فيه المستشرق أن هذه الطريقة في التعليم تعود إلى عصور متأخرة، ويزعم أنها نسبت إلى النبي ﷺ، نجده يقول: "إنها طريقة ممتازة للتعليم التي ربما استخدمها النبي بداية"[٤٠]

إن المستشرق أمام افتراضين، أحدهما تؤكده الأدلة التاريخية، والروايات الحديثية الثابتة عن علماء الحديث، المدونة في المصادر الحديثية، والثاني افتراض لم يقدم المستشرق على صحته دليلاً واحداً يؤيده أو يؤكده، فأي الافتراضين أحق أن يسلم به؟ إنها مسألة حسمها المنهج العلمي الذي يقتضي أن إثبات القضية أو نفيها يجب أن يكون من خلال الأدلة العلمية الصحيحة، والمستشرق (روبسون) لم يقدم دليلاً واحداً على افتراضه، وعدم تقديم الدليل يسقط الدعوى والشبهة.

المبحث الرابع: زعمه أن أسلوب السؤال والجواب في الحديث نتاج أفكار فترة متأخرة:

قال المستشرق (روبسون) تحت عنوان (سؤال الصحابي عن معلومات):

"أحاديث كثيرة تخبرنا عن شخص أو مجموعة من الناس تأتي لتسأل صحابي عن بعض الأمور حول

سلوك النبي أو تعاليمه ... وفي الفترة المبكرة للإسلام كان المسلمون الجدد متلهفين لأخذ معلومات عن النبي، وآخرون يتمنون الحصول على معلومات من الذين حظوا بفرصة أفضل لأخذ المعلومات، بيد أنه من الممكن أن أفكار فترة متأخرة قدمت بهذه الطريقة فاكتسبت انتشاراً رسمياً، وبالرغم من ذلك فإن هناك أحاديث صحيحة من هذا النوع، وإن بدا استحالة معرفتها"[٤١].

يقدم المستشرق -في هذه الفقرة- صيغة أخرى من صيغ الأحاديث، تتلخص في سؤال بعض الناس الذين لم يروا النبي ﷺ الصحابة رضي الله عنهم عن بعض الأمور، وقد صدق المستشرق في وصفة هذا، والوقائع والأحداث التاريخية تؤكد ذلك وتثبته.

بيد أننا نفاجأ بأن المستشرق قدم بهذه المقدمة الصحيحة ليصل إلى نتيجة مفادها أن هذه الأحاديث ما هي إلا نتاج فترة متأخرة، قُدمت بهذا الأسلوب لتكتسب انتشاراً رسمياً.

إنه المنهج الاستشراقي الذي يبني نظرته في دراسته لبعض القضايا الإسلامية على ما يمكن أن يطلق عليه بناء النتائج الخاطئة على المقدمات الصحيحة، وهو ما فعله المستشرق (روبسون).

ودعواه هنا تعتمد على أسلوب التعميم، وعدم تحديد الموضوع تحديداً علمياً دقيقاً، كما أنها تفتقر إلى الأدلة العلمية مع مخالفتها للأدلة الثابتة في مصادر الحديث النبوي.

فالمستشرق لم يحدد هذه الفترة المتأخرة التي يزعم أن هذا النوع من الأحاديث قد ظهر فيها، ولم يقدم في مقاله نموذجاً واحداً على قوله، واعتذر بأنه "يكفي هنا لفت الانتباه لهذا النوع من الأحاديث دون الخوض في تفاصيل أخرى"[٤٢].

المبحث الخامس: الأحاديث -في نظره- تمثل أسلوب رفض لما تفعله بعض أقاليم المجتمع

قال (روبسون) تحت عنوان (شرح كيف كان يفعل النبي): "نوع آخر من الأحاديث التي نشأت أساساً عن الرغبة في التعليم من الصحابي، وهو أن يشرح الصحابي ماذا فعل أو قال النبي في حالات معينة" ثم ضرب المستشرق على هذا عدداً من الأمثلة وهي: حديث عبدالله بن زيد رضي الله عنه عندما سئل عن وضوء النبي ﷺ[٤٣]، وحديث أنس بن مالك رضي الله عنه في صلاته على الجنازة[٤٤] وحديث ابن مسعود رضي الله عنه في رمي الجمرة الكبرى[٤٥]، وحديث ابن عمر

رضـــي الله عـــنهما في رمي الجمرات[٤٦]، وحديث علي رضي الله عنه في الشرب واقفاً[٤٧]. ثم قال المستشرق بعدها: "يجب أن أعترف أنني أنظر إلى مثل هذه الأحاديث بشك كبير، وأشعر أنه بدلاً من أن يشرحوا ماذا فعل النبي، ربما يشرحون طرق رفضهم لما تفعله بعض أقاليم المجتمع"[٤٨].

يمكن تلخيص ما زعمه (روبسون) في هذه الشبهة في نقطتين:

١- مـــا قالـــه بعد ذكره حديث عبد الله بن زيد رضي الله عنه مختصراً، حيث قال: "إحدى مشكلات هذا الحديث أن له روايات مختلفة لا تتفق في التفاصيل"[٤٩].

٢- ما قاله بعد أن أنهى كلامه حول هذا الأسلوب،"يجب أن أعترف أنني أنظر إلى مثل هذه الأحاديـــث بشك كبير، وأشعر أنه بدلاً من أن يشرحوا ماذا فعل النبي، ربما يشرحون طرق رفضهم لما تفعله بعض أقاليم المجتمع"[٥٠].

أما أن للحديث روايات متعددة لا تتفق في التفاصيل فهذا قول صحيح، فإن حديث عبد الله بن زيد رضي الله عنه روي في الصحاح والسنن والمسانيد،[٥١] والمتأمل للحديث يتبين له ما يلي:

١- أن مـــدار الحديث على عمرو بن يحي المازني[٥٢]، وهو ثقة، وثقة جل علماء الحديث، ولم ينقل عن أحد جرح فيه.

٢- موضوع الحديث هو وصف الصحابي عبدالله بن زيد لوضوء النبي ﷺ حين سئل عنه.

٣- تتفق جميع الروايات في وصف كيفية الوضوء من حيث ذكر فروض الوضوء والترتيب والتعقيـــب، ولم تختلف رواية عن الأخرى، ولا شك أن هذا هو الأصل في الحديث، أنه يصف وضوء النبي ﷺ.

٤- ورد اخـــتلاف في بعض روايات الحديث حول عدد مرات غسل اليدين، فذكرت بعض الروايات أنه غسلهما مرتين، وروايات أخرى ذكرت أنه رضي الله عنه غسل يديه ثلاث مرات[٥٣].

٥- أما اختلاف ألفاظ الروايات فقد وقع في الوصف التفصيلي لكيفية الاستعداد للوضوء، وإدخال اليد وإخراجها، وإبدال لفظ مكان آخر متفق معه في المعنى، مثل: فدعا بِتَوْر أو فدعـــا بإناء، وقوله: فكفأ أو فأكفأ، وهذا الاختلاف، -كما لا يخفى- لا يؤثر في صحة الرواية.

ويُرَدّ على دعوى المستشرق "أن إحدى مشكلات هذا الحديث أن له روايات مختلفة لا تتفق في التفاصـــيل" من الواقع المعيش، وأعتقد أننا نتفق جميعاً أنه حين يُطْلَب من عدد من الناس اليوم

أن يصفوا حادثة شاهدوها أنهم سيختلفون في ذكر تفاصيلها؛ وذلك لاختلافهم في القدرات اللغوية، وميل بعضهم إلى الإسهاب وآخرين إلى الاختصار، ... وغيرها من الأسباب التي تقتضي اختلافاً يسيراً لا يؤثر في صحة الحدث أو صدقه، فالاختلاف في التفاصيل الذي أشار إليه المستشرق في حديث عبد الله بن زيد رضي الله عنه من هذا القبيل كما تبين؛ ولذلك فهو لا يؤثر في الرواية من حيث صحتها؛ لأن الحكم على الرواية بالصحة من عدمها يُبْنَى على أسسٍ تضمنها منهج المحدثين في قبول الرواية من عدمه، وهي لا تخفى على المستشرق (روبسون)، كما لا يخفى عليه أن الحديث قد روي في عدد من مصنفات الحديث، وهذا يؤكد صحته.

وأما قول المستشرق في النقطة الثانية: أنه ينظر إلى مثل هذه الأحاديث بشك كبير، ويشعر أنه بدلاً من أن يشرحوا ماذا فعل النبي، ربما يشرحون طرق رفضهم لما تفعله بعض أقاليم المجتمع، فإنه يلاحظ على قوله ما يلي:

١- أنه بناه على نظرته الخاصة، ولا يملك دليلاً على قوله.

٢- أنه انطلق -كما سبق الإشارة إليه- من منطلق الشك، والنظرة الشكية للأحاديث وسنة النبي ﷺ عموماً.

٣- الأحاديث التي استشهد بها في كلامه تتضمن توجيهات من الصحابة رضي الله عنهم للمسلمين بما كان يفعله رسول الله ﷺ في بعض العبادات، ولا علاقة لها بقضايا اجتماعية.

٤- الوضوء، والصلاة على الجنازة، ورمي الجمرات، والشرب واقفاً أمور عبادية لم يُؤْثَر أن المجتمع الإسلامي اختلف اختلافاً بيناً، حتى أصبح الخلاف فيها ظاهرة اجتماعية، بل هي من الأمور المتقررة والمعلومة من الدين.

لقد احتكم المستشرق في زعمه إلى ميله وشعوره الخاص، وجعلهما معياراً يحتكم إليه ليكّون نظرته إلى سنة رسول الله ﷺ وحديثه، دون أن يلتفت لموضوعية الرأي وعلميته، ودون أن يلتفت أيضاً إلى صحة منهجيته في ذكر الرأي، مع تجاهله لآراء علماء المسلمين في صحة الرواية وثبوتها.

والمستشرق تصور خلافات قائمة في (أقاليم) المجتمع الإسلامي، واتهم الصحابة والرواة -ضمناً- أنهم افتعلوا مواقف أو وضعوا أقوالاً تعكس -في ظنه- رفضهم لما يفعله الناس.

وبنى المستشرق أيضاً قوله على معيار الاحتمالية والإمكان، وهو معيار ذاتي، ونظرة شخصية، حكم من خلالها المستشرق على الأحاديث، ولا شك أن خلوّ زعم المستشرق وقوله

من المعايير والأدلة العلمية يزيده سقوطاً وتهالكاً في ميزان البحث العلمي.

المبحث السادس: شك المستشرق في الحديث لورود كلمات غريبة فيه على المستمعين:

قال المستشرق تحت عنوان (السؤال عن معاني مفردات):

" من المألوف استخدام كلمات أو عبارات في الحديث غريبة على المستمعين.... ويتساءل المرء هل تصور هذه الأمثلة شيئاً حدث في عهد النبي، أو أنها تشير إلى جهل بعض الناس –في عصر متأخر– ببعض الكلمات والجمل"[٥٤] .

أثار ورود ألفاظ أو عبارات غريبة في الحديث لدى المستشرق تساؤلاً يتألف من شطرين، ثبوت شطر منهما يقتضي نفي الآخر والعكس. والشطران هما:

١– هل ورود الألفاظ الغريبة في الحديث يصور شيئاً حدث في عهد النبي فعلاً؟

٢– أو أن ورودها يشير إلى جهل بعض الناس في عصر متأخر ببعض الألفاظ والعبارات؟

فالألفاظ والعبارات الغريبة في الحديث –في نظر المستشرق– إما أن تكون دليلاً على أن الحديث يصور ويعكس أمراً وقع في عهد النبي ﷺ وإما أن الألفاظ والعبارات –في نظره– ليست غريبة، وإنما تشير إلى جهل الناس ببعض الألفاظ في عصر متأخر.

إن الشطر الثاني من تساؤل المستشرق غير منطقي ولا علمي ولا واقعي؛ لأن مما هو معلوم بالضرورة في لغات العالم قديمها وحديثها استحالة إلمام الإنسان بجميع مفرداتها وعباراتها، وإذا ما قارنا بين الناس في معرفة لغتهم في عصرٍ ما سنجد أن قدراتهم اللغوية تختلف اختلافاً بيناً، فكيف إذا ما قارنا بين معرفة الناس وإلمامهم بألفاظ لغتهم في عصور مختلفة؟، لاشك أن الاختلاف سيكون أوسع وأكثر وضوحاً.

وتغير دلالات بعض الألفاظ في اللغات، وتغير دلالاتها وفق السياق الذي تكون فيه من النظريات المعروفة في علم اللغات، بل هو من أهم ظواهر اللغة التي تتعلق بالدلالة[٥٥]، فقد تتغير دلالات بعض الألفاظ في اللغات، وقد تكتسب التعميم أو التخصيص، أو تكتسب الإطلاق أو التقييد، وربما أضيف إلى اللفظ معنى جديد، وذلك يحصل بمؤثرات متعددة منها: الدينية، والثقافية، والاجتماعية، والحضارية.... وغيرها.

وتعرضت بعض ألفاظ اللغة العربية –كغيرها من اللغات– إلى التغير أو التطور الدلالي

لبعض ألفاظها، وتأثرت بالمؤثر الديني بعد أن أرسل الله –جل ثناؤه– نبيه محمداً ﷺ بدين الإسلام فـ"نقلت من اللغة ألفاظ عن مواضع إلى مواضع أخر بزيادات زيدت، وشرائع شرعت، وشرائط شرطت، فعفَّ الأخر الأول"[56]، فأحدث الإسلام تغييراً في دلالات الألفاظ ليحملها الأحكام والشرائع، وأطلق بعض علماء اللغة على هذا النوع من التغير الدلالي (الحقيقة الشرعية)[57]، وعرفت الحقيقة الشرعية بأنها "اللفظة التي يستفاد من جهة الشرع في وضعها لمعنى غير ما كانت تدل عليه في أصل وضعها اللغوي"[58].

واللغات جميعاً تشترك في هذا التغير، فقد تعرضت بعض الألفاظ في اللغة الإنجليزية – وغيرها من اللغات الهندوأوروبية– إلى تغير دلالاتها بتأثير العامل الديني وغيره من العوامل التي سبق الإشارة إليها. ويؤكد هذا الأمر ما تعيشه اللغات من تطور للمعاني الدلالية لبعض ألفاظها، واندثار بعض الألفاظ أو بعض معانيها، والواقع المعيش يؤكد هذا الأمر.

وإذا ما انتفى هذا الشطر من تساؤل المستشرق وتأكّدَ أن جهل الناس بمعاني بعض الألفاظ أو العبارات لا يخدم فكرته التي يريد الوصول إليها، وهي أن الحديث يعود إلى الفترة نفسها، ولكن الناس تجهل معاني بعض الألفاظ. وبالتالي تعين عليه أن يسلم بما افترضه في الشطر الأول، وهو أن ورود بعض الألفاظ في الحديث إنما يصور شيئاً حدث في عهد النبي ﷺ، وهذا يقتضي تسليمه بأن هذه الأحاديث تتحدث عن أمور وقعت في عهده ﷺ.

المبحث السابع: شك المستشرق في الحديث لورود كلمات اختيارية:

تتبين شبهة المستشرق هنا من خلال ما قاله تحت عنوان (الشك في بعض التفاصيل): "تُعطى غالباً بعض الكلمات الاختيارية، ويُحتمل أن يكون السبب هو أن الراوي لا يعلم الكلمة التي استخدمت، ولا يرغب في أن يروي شيئاً غير صحيح، وقد لا يكون للأمر أهمية حقيقية، مثال ذلك: هل قال النبي: وجوه أو مناخر، أذن أو أذان، كافور أو بعض الكافور، أمتي أو أمة محمد....... وقد يؤثر الشك أحياناً في أمور أكثر أهمية مثل: هل حدث الأمر في يوم الأضحى أو في يوم الفطر، وهل قرأ في الليل السورة الرابعة أو السورة الخامسة، وهل كانت الملاحظة من عائشة أو من إحدى زوجات النبي الأخريات، ويعبِّر أحياناً عن الشك في الأمر المروي بعناية"[59]........[ثم أشار المستشرق إلى عدد من الأمثلة][60]... ثم قال ".....فهل تعكس رغبة كبيرة في الدقة، أو هل يجب أن نفهم أنه إذا لم تذكر الشكوك نستطيع قبول الرواية على أنها

دقيقة؟ أو أنها مجرد وسيلة ليبدو الرواة حريصين جداً؟"[61].

يتحدث المستشرق هنا عن مسألتين من مسائل علوم الحديث، الأولى تردد الراوي في لفظة أو ألفاظ في روايته، هل قال رسول الله ﷺ كذا أو كذا، كما ذكره المستشرق، والثانية الإدراج في رواية الحديث.

أما تردد الراوي بين لفظة وأخرى عند روايته فإن يقع لأمرين:

١- إما أنه سمع الرواية مرتين أو أكثر مرة بلفظة وأخرى باللفظة الثانية فأراد -وهو يروي الرواية- أن يشير إلى هذا المعنى، وليس خطأ منه، ولكن تحرٍّ من الراوي للدقة وقد أشار المستشرق إلى هذا المعنى.

٢- أن الراوي وَهِم في روايته وشك في الأمر، فذكر الكلمتين أمانة منه في رواية الحديث، مع ملاحظة أن الشك في اللفظة لا يترتب عليه نفي حكم شرعي، أو إثباته، إنما هو وهم وشك لا يؤثر في أصل الحديث، وليس بتلك الأهمية، وقد أشار المستشرق إلى هذه المسألة أيضاً.

وأما الإدراج في الرواية ما ليس منها فهو موضوع قد تحدث عنه علماء الحديث وبينوه وألفوا فيه الكتب والمصنفات.

ولمناقشة هذه الشبهة مناقشة علمية أنطلق من الأمور التالية:

١- بيان موقف علماء الحديث من الوهم في الرواية.

٢- بيان موقف علماء الحديث من الإدراج.

٣- الرد على موقف المستشرق.

أولاً: بيان موقف علماء الحديث من الوهم في الرواية:

الوهم في اللغة: "يقال :تَوهّمتُ في كذا وكذا، وأوهمتُ الشيء إذا أغفلته، ويقال: وَهِمْتُ في كذا وكذا أي: غَلِطتُ...[قال] الأصمعي: أوهم إذا أسقط، وَوهِمَ إذا غَلِط... ووَهَم في الصلاة وهماً ووهم، كلاهما إذا سها،... وَوَهَمتَ إلى الشيء إذا ذهب قلبك إليه وأنت تريد غيره، [قال] الجوهري: وهمتُ في الشيء -بالفتح- أَهِمُ وهماً إذا ذهب وَهْمُكَ إليه وأنت تريد غيره، [وقال أيضاً]: أوهمتُ الشيء إذا تركته كله، يقال: أوهم في الحساب مئة أي أسقط.... وأوهم الرجل في كتابه وكلامه إذا أسقط، ووَهِمْتُ في الحساب وغيره

أَوْهَم وهماً إذا غلطت فيه وسهوت"[٦٢].

يتحصل مما سبق أن الفعل (وهم) يُضبط على وجهين: "الأول: وَهَمَ، يَهِمُ، وَهْماً، كَوَعَدَ يَعِدُ وَعْداً، وهو بمعنى: ما سبق الذهن إليه مع إدارة غيره.

الثاني: وَهِمَ، يَوْهَمُ، وَهَماً، كَوَجِلَ يَوْجَلُ وَجَلاً، وهو بمعنى: ما أخطأ فيه المرء وجه الصواب، مع إدارته ذلك الخطأ لأنه الصواب في ظنه.

والمعنى الثاني هو مقصود المحدثين في عباراتهم النقدية في كتب الرجال والعلل عند ذكرهم خطأ الراوي، فيقولون: في حديثه وَهَمٌ أي: غلط، وفي أحاديثه أوهام: أغلاط"[٦٣].

"ويمكن تعريف الوهم في الحديث بأنه: خلل في ضبط الراوي للأخبار"[٦٤]، وذلك يشمل كل خطأ في الإسناد أو المتن أو فيهما معاً، أو زيادة أو نقصان أو تحريف.... وتغيير في ألفاظ الحديث إلى غير ذلك من أنواع الأوهام... كما يشمل كل اختلال في الرواية من جهة ضبط الراوي"[٦٥]. ونعلم أن المحدّثين اشترطوا "أن يكون الراوي "متيقظاً حافظاً إن حدث من حفظه، ضابطاً لكتابه إن حدث منه، عالماً بما يحيل المعنى إن روى به"[٦٦]

"فالوهم يتعلق بالخلل في ضبط الراوي بشقيه: ضبط الصدر "الحفظ" وضبط الكتاب، وهذا يتطلب أن يكون سماعه للرواية كما يجب، وفهمه لها فهماً دقيقاً، وحفظه لها حفظاً كاملاً لا تردد فيه، وثباته على هذا كله من وقت السماع إلى وقت الأداء، وذلك لاحتمال وهم الراوي حتى في المراحل الأخيرة من الرواية عند إدخاله لها في تصانيفه؛ لأن الوهم كما يكون في الحفظ والقول يكون في الكتابة أيضاً"[٦٧].

والغلط أمر يقع في حديث عموم الناس ونقلهم للأخبار والروايات، ولا يخلو بشر – سوى الأنبياء والرسل[٦٨]– من وقوع الخطأ منه، والوهم في رواية الحديث وقع من الصحابة ومن بعدهم، واستدرك بعضهم على بعض، وبين بعضهم خطأ بعض ووهمه، "والوهم وإن كان موجوداً في عصر الصحابة إلا أنه أيسر، ووقوعه في رواياتهم تكاد تعده عداً، وهو مستدرك ومقوم من الصحابة ذاتهم، كما أنه لا ينقص من قدرهم، ولا يحط من شأنهم، لندرته مقارنة بعدد ما رووا"[٦٩]، ولا شك أن أوهام الرواة بعد الصحابة ازدادت، مما جعل التابعين يشددون في قبول الرواية، ويفتشون ويسألون عن الروايات ورواتها، ووضع علماء الحديث وسائل للكشف عن غلط الرواة ووهمهم بل وحتى كذبهم، فأوجدوا العلوم الخاصة التي تكشف غلط الرواة في السند والمتن أو نقدوا كل واحد منهما وأوجدوا له من العلوم ما يكفل معرفة الصحيح من غيره في رواية

حديث رسول الله ﷺ.

ثانياً: بيان موقف علماء الحديث من الإدراج:

الإدراج في اللغة "لفّ الشيء بالشيء"[٧٠]، وهو "جعل الشيء في طي شيء آخر"[٧١]، وأن "يدخل في الشيء ما ليس منه"[٧٢].

وهـو في الاصـطلاح: "أن تزاد لفظة في متن الحديث من كلام الراوي، فيحسبها من يسمعها مرفوعة في الحديث، فيرويها كذلك"[٧٣].

"وهـو أقسام: منها ما أدرج في حديث رسول الله ﷺ من كلام بعض رواته، بأن يذكر الصـحابي أو من بعده عقيب ما يرويه من الحديث كلاماً من عند نفسه فيرويه من بعده موصولاً بالحديث غير فاصل بينهما بِذِكْر قائله، فيلتبس الأمر فيه على من لا يعلم حقيقة الحال، ويتوهم أن الجميع من رسول الله ﷺ.... ومنها أن يدرج في متن حديث بعض متن حديث آخر مخالف للأول في الإسـناد.... ومـنها: أن يـروي الراوي حديثاً عن جماعة بينهم اختلاف في إسناده فلا يذكر الاخـتلاف فيه بل يدرج روايتهم على الاتفاق....ولا يجوز تعمد شيء من الإدراج المذكور. هذا وقـد صـنف فـيه الخطيب أبو بكر كتابه الموسوم "بـ"الفصل للوصل المدرج في النقل" فشفى وكفى"[٧٤].

والإدراج إمـا أن يكـون في المتن أو السند، والإدراج في الحقيقة إنما يكون في المتن[٧٥]، ومـدرج المتن: هو أن يَدْخل في حديث رسول الله ﷺ شيء من كلام بعض الرواة، وقد يكون في أول الحديـث وفي وسطه وفي آخره، وهو الأكثر، فيتوهم من يسمع الحديث أن هذا الكلام منه، ويُعـرف المدرج بوروده منفصلاً في رواية أخرى، أو بالنص على ذلك من الراوي، أو من بعض الأئمة المطلعين، أو باستحالة كونه ﷺ يقول ذلك"[٧٦].

وهذا وغيره يدخل كذلك في باب معرفة علل الحديث، الذي أفرد المحدثون له المصنفات، وبيـنوا العلل القادحة في صحة الحديث، وجعلوا خلو الحديث من العلة القادحة في سنده أو متنه من شروط الحديث الصحيح، وقبول الرواية، "وقد ألفت في علل الحديث كتب كثيرة من أَجَلِّها كـتاب (العلـل) لعلي بن المديني، و(العلل) لعبدالرحمن بن أبي حاتم... وكتاب (العلل) للخلال، و(العلل) للدار قطني، قال ابن كثير: وهو من أجل كتاب، بل أجل ما رأيناه وضع في هذا الفن... قال السيوطي: وصنف شيخ الإسلام فيه (الزهر المطلول في الخبر المعلول..."[٧٧]

"والعلـة عـبارة عن سبب غامض خفي قادح مع أن الظاهـر السـلامة منه ....

والطـــريق إلى معرفته جمع طرق الحديث، والنظر في اختلاف رواته وضبطهم وإتقانهم....، وتقع العلة في الإسناد وهو الأكثر، وقد تقع في المتن، وما وقع في الإسناد قد يقدح فيه وفي المتن...."[٧٨]

ثالثاً: الردّ على موقف المستشرق:

مـــا سبق غيض من فيض فيما ذكره علماء الحديث وفصلوا فيه من الحديث عن الوهم، والإدراج، وعلل الحديث، والمستشرق (روبسون) أثار موضوع "شك الراوي في بعض التفاصيل" وضرب على ذلك الأمثلة التي أثار من خلالها تساؤلات مفادها –في تصور المستشرق– ماذا يمكن للمرء أن يفهم من مثل هذا الأسلوب الذي يرى أن الرواة استخدموه في رواياتهم للحديث، أورد المستشرق الموضوع وأثاره، وسكت عن جهود علماء الحديث التي لا أشك في أنه اطلع عليها في بيان الأمر وتجليته، وبحثهم الأمر وبيانه.

ومـــن حقنا أن نتساءل هنا: لماذا سكت المستشرق عن هذه الجهود ولم يشر ولو إشارة عابـــرة إلـــيها؟ مع أنه اطلع عليها وقرأها، بل وتمعن فيها، والدليل على ذلك أن جل الأمثلة التي استشـــهد بها ذكرها علماء الحديث وهم يتحدثون عن موضوع الوهم والإدراج والعلل، بل إن حديث ابن مسعود الذي استشهد به، هو محل استشهاد العلماء الذين تحدثوا عن الإدراج[٧٩]

ألا يقتضـــي المـــنهج العلمي –عند الحديث عن قضية علمية– أن يكون الباحث دقيقاً ومنصـــفاً وحـــيادياً في عـــرض القضـــية وبـــيانها؟ فأين الأمانة العلمية التي ينادي بها الباحثون والمتخصصون اليوم، بل ويعدونها من لوازم البحث العلمي ومقتضياته ومسلماته.

لقد كان الأولى بالمستشرق بدلاً من أن يثير التساؤلات فقط، أن يجيب عنها كذلك من خلال ما علمه واطلع عليه في مصنفات الحديث وكتبه.

ومع أن مصنفات علوم الحديث تثبت أن المحدثين كانوا بالمرصاد لأخطاء الرواة وبالرغم من ثبوت توخي الدقة في رواية الحديث وتلقيه، إلا أن ذلك لم يكن كافياً ليقتنع به المستشرق فأثار تساؤله الذي سبق ذكره وهو: "هل يعكس ذلك رغبة كبيرة في الدقة؟"، بيد أن السؤال الأعجب والأغرب الذي أثاره المستشرق قوله: "أو أنها مجرد وسيلة ليبدو الرواة حريصين جداً؟"[٨٠]

إنـــه مـــنطلق الشـــك، والمنهج الشكي الذي بنى عليه المستشرق نظرته إلى حديـــث الرســـول ﷺ، وبنى عليه كذلك موقفه من علماء الحديث، وقد سبق الإشارة إلى هذا المنهج.

(وقفة أخيرة مع المستشرق):

قال المستشرق في بداية مقاله: "بما أن المساحة محدودة، وأن هذه مجرد دراسة تمهيدية، فإن هـذا المقال لا يسعى لإثبات أي شيء، وهدفه إعطاء أمثلة توضح وجود صيغ متكررة تعرض من خلالها الأحاديث"[81]

ثم قـال في أواخر مقاله: "كما قلت سابقاً: لا محاولة هنا لإثبات أي شيء، هدف المقال ببساطة هو الإشارة إلى مسلك للبحث يمكن أن يسفر عن نتائج"[82].

وأشـار في ثـنايا مقالـه إلى أن "المـرء كلما درس الأسانيد محاولاً الحكم على صحة الأحاديث، شعر أنه ينجذب للسير في طريق مسدودة"[83]

وختم مقاله بالجملة الآتية: "لذلك أتمنى أن يشرع شخص في الموضوع، وإذا فعل ذلك، فلن يصاب بخيبة أمل عندما يجد نفسه في زقاق مسدود"[84]

مـع أن المستشرق صرّح بأنه لا يحاول ولا يسعى لإثبات شيء، إلا أن المتأمل لمقاله من أولـه إلى آخره، يقف على مواطن عدة حاول المستشرق فيها توجيه القارئ إلى تكوين فكرة عن أحاديث النبي ﷺ وعن رواتها تتلخص فيما نص عليه أيضاً، وهو أن دراسة الأسانيد ستقود الباحث إلى السير في طريق مغلق، بل إنه يُنبئ الباحث أنه سيجد نفسه يسير في "زقاق مسدود" إن خاض في الموضوع الذي أشار إليه المستشرق في مقاله.

إن التسـاؤلات المـتعددة التي أثارها المستشرق، والأساس الذي انطلق منه لفهم السنة النـبوية، ذلك الأساس الذي بناه (روبسون) على الشك والافتراض، يُثبت أن للبحث هدفاً غير الذي صرح به في مقاله، ويُثبت أن أسلوب التساؤلات الذي طرح به الموضوع يسوق القارئ إلى تكوين نظرة شكية في نسبة الحديث إلى النبي ﷺ.

نتائج البحث وتوصياته:

مـن خـلال العـرض السابق لأبرز المزاعم التي أثارها المستشرق (روبسون) في مقاله، ومناقشته، توصل البحث إلى نتائج من أبرزها:

١- يكـرر المستشـرق الشبهة نفسها التي أثارها المستشرقون قبله وهي أن علماء الحديث اهتموا بنقد السند دون المتن، وأن السند يعطى الأهمية العظمى في الدراسة.

٢- انطلاق المستشرق في نظرته إلى سنة الرسول ﷺ وحديثه من منطلق الشك والافتراض.

٣- تجـاهل المستشرق لآراء علماء الحديث فيما أثار من قضايا وتجاهله لجهودهم الجبارة في بـيان الأمور التي أشكلت عليه، تلك الجهود التي لو نظر إليها من خلال منهج علمي منصف، لبدد ذلك كل التساؤلات التي أثارها.

٤- إنكار المستشرق نبوة محمد ﷺ وحقيقة الوحي ترتب عليه إنكاره للسنة النبوية، ورفضه الاعتراف بنسبتها إلى النبي ﷺ.

٥- احـتكام المستشـرق في بعـض المسائل التي أثارها إلى شعوره وميله الخاص، وجَعَلهما معيارين يحتكم إليهما.

٦- يقـوم منهج النقد عند المحدثين على قاعدة أساسية وهي التثبت من الرواية قبل الحكم عليها بالقبول أو الرد.

٧- اهتم منهج النقد عند المحدثين بنقد الرواية سنداً ومتناً.

أبرز توصيات البحث:

١- أن يوجه الباحثون المسلمون اهتمامهم للدراسات الاستشراقية، ودراستها دراسة علمية، لبيان أخطاء المستشرقين العلمية والمنهجية.

٢- أن يعـنى الباحـثون المسلمون: أفراداً ومؤسسات وجامعات بإخراج نتائج الدراسات العلمية المتأنية للظاهرة الاستشراقية وموقفها من سنة رسول الله خاصة، والإسلام بوجه عام.

٣- أن تتـبنى الجامعات العربية والإسلامية إنشاء أقسام متخصصة تعنى بدراسة الاستشراق دراسـة علمـية حضارية، وتؤهل الطاقات العلمية المتخصصة في دراسة الفكر الغربي عموماً، والمناهج الاستشراقية على وجه الخصوص.

المصادر والمراجع

١- أحمـد، أحمـد بـن حنبل، مسند الإمام أحمد، بيروت، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م، والترقيم بناء على برنامج "حرف" على الحاسب الآلي، الإصدار الثاني.

٢- أحمـد مطلوب، مقال بعنوان "الحقيقة الشرعية وتنمية اللغة العربية" بحث مقدم في (مجلة: مجمع اللغة العربية)، بغداد، المجلد الثالث والثلاثون، الجزء الأول.

٣- أحمد فارس، الصاحبي في فقة اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق: السيد أحمد صقر، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، بدون رقم الطبعة، ١٩٧٧م.

٤- البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، ترقيم محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي،بيروت الطبعة الأولى،١٤٠٠هـ.
٥- البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي البغدادي، الفصل للوصل المدرج في النقل، تحقيق: محمد بن مطر الزهراني، دار الهجرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م، مجلدان.
٦- التبريزي، محمد بن عبدالله الخطيب التبريزي، مشكاة المصابيح، تحقيق المحدث/ ناصرالدين الألباني، بيروت، المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.
٧- الترمذي، محمد بن عيسى الترمذي، سنن الترمذي، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر ومن معه، بيروت، دار الكتب العلمية، بدون رقم الطبعة أو تاريخها.
٨- ابن الجوزي، جمال الدين بن علي الجوزي، الموضوعات من الأحاديث المرفوعات، تحقيق: نورالدين بوياجار، الرياض، أضواء السلف، الطبعة الأولى١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.
٩- الدارمي، عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي، سنن الدارمي، حقق نصه وخرج أحاديثه وفهرسه: فواز أحمد زمرلي، خالد السبع العلمي، القاهرة، دار الريان للتراث، الطبعة الأولى١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.
١٠- أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، سنن أبي داود، دراسة وفهرسة: كمال يوسف الحوت، بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى١٤٠٩هـ،١٩٨٨م.
١١- السيوطي، جلال الدين السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، حققه: نظر محمد الفاريابي، الرياض، مكتبة الكوثر. الطبعة الثانية،١٤١٥هـ.
١٢- أبو شهبة، محمد محمد أبو شهبة، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، دار الفكر العربي، القاهرة، بدون رقم الطبعة أو تاريخها.
١٣- ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان الشهرزوري، علوم الحديث، تحقيق وشرح: نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق، الطبعة بدون، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.
١٤- صلاح الدين الأدلبي، منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.
١٥- الطبري، محمد بن جرير الطبري، جامع البيان عن تأويل القرآن، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.
١٦- عبدالغني عبدالخالق، حجية السنة، دار الوفاء، المنصورة، الطبعة الثانية،١٤١٣هـ،١٩٩٣م.
١٧- عبدالكريم الوريكات، الوهم في روايات مختلفي الأمصار، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ،٢٠٠٠م.

١٨- عبدالواحد وافي، علم اللغة، القاهرة، دار نهضة مصر، الطبعة السابعة، بدون تاريخ.
١٩- العمـــري، أكرم ضياء العمري، بحوث في تاريخ السنة المشرفة، بيروت وبغداد، الطبعة الرابعة، ١٤٠٥هـــ، ١٩٨٤م.
٢٠- فـــتح الديـــن البـــيانوني، مـــنهج مقارنة الروايات عند المحدثين دراسة وصفية تناقش دعوى المستشـــرقين اهـــتمام المحدثين بنقد سند الحديث دون متنه، بحث مكمل لنيل درجة الماجستير، مقدم في قسم الاستشراق، بكلية الدعوة، عام١٤٠٩هـــ.
٢١- ابن كثير، إسماعيل بن كثير، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، شرح العلامة: أحمد شـــاكر، وتعليق المحدّث: ناصرالدين الألباني، الرياض، مكتبة المعارف، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـــ، ١٩٩٦م.
٢٢- ابن كثير، إسماعيل بن كثير، تفسير القرآن العظيم، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠ هـــ،١٩٨٠م.
٢٣- محمـــد بن لقمان السلفي، اهتمام المحدثين بنقد الحديث سنداً ومتناً، بدون ذكر الناشر، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـــ،١٩٨٧م.
٢٤- مســـلم، مسلم بن الحجاج القشيري، الجامع الصحيح، ترقيم: محمد فؤاد عبدالباقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، بدون رقم الطبعة أو تاريخها.
٢٥- ابـــن مـــنظور، جمال الدين محمد بن منظور، لسان العرب، بيروت، دار صادر، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـــ،١٩٩٢م.
٢٦- نجيب العقيقي، المستشرقون، القاهرة، دار المعارف، الطبعة الرابعة، بدون تاريخ.

الهوامش:

---

[1] تأسســـت المجلة عام ١٩٠٠م، وهي ربع سنوية، يشرف على نشرها مركز **Macdonald** وشركة **Blackwell** للنشر، وهي مجلة علمية عالمية تُعنى بنشر البحوث عن الإسلام، والمجتمعات الإسلامية، وتـــاريخ العلاقـــات الإســـلامية المسيحية واتجاهاتها الحديثة.... وغيرها من الموضوعات، مع مراجعات لبعض الكتب في كل عدد، وتخصيص عدد في موضوع معين كل سنة.

[2] وليس الأمر كما ذكر، وسيتبين ذلك من خلال هذا البحث.

[3] لم يستشهد المستشرق بأمثلة من الأحاديث النبوية في صيغتين من الصيغ التي ذكرها في مقاله. والصيغتان هما:

- (سؤال الصحابي عن معلومات **Asking a companion for information**).

• (السؤال عن معاني كلمات Asking the meaning of words).

[٤] كتاب (مشكاة المصابيح)، تأليف الشيخ محمد بن عبد الله الخطيب التبريزي، وحققه العلامة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، والتبريزي من علماء القرن الثامن للهجرة، وليس له ترجمة وافية -كما ذكر ذلك المحقـق- أثنى عليه العلامة محمد الطيبي، على كتاب (مصابيح السنة) للإمام البغوي، فذيله وزاد عليه، وبين ما أغفله البغوي وتركه بلا إسناد، فذكر في المشكاة راوي الحديث ومخرجه، وقسم كل باب -في الغالب- على ثلاثة فصول. ينظر في ذلك (مشكاة المصابيح) مقدمة الناشر.

[٥] ينظر ذلك في مقال المستشرق، ص٣٩.

[٦] تحدث الباحث عن هذه المسألة في بحثه.

[٧] العقيقي، المستشرقون، ٢/١٢٤، ١٢٥.

[٨] العقيقي، المستشرقون، ٢/١٢٤، ١٢٥.

[٩] ينظر في ذلك كتب علوم الحديث بوجه عام، فقد اشتملت على أقسام الحديث وأنواعه ودرجاته، وكل ذلك قائم على أساس دراسة السند والمتن.

[١٠] السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، ص٦١، ٦٢.

[١١] ابن الجوزي، الموضوعات من الأحاديث المرفوعات، مج١/١٥١.

[١٢] أفـدت في الحديـث عن مقاييس نقد المتن وقواعده من بحث مكمل للماجستير بعنوان "منهج مقارنة الروايات عند المحدِّثين" للباحث: فتح الدين البيانوني، تقدم به لنيل درجة الماجستير في قسم الاستشراق بكلـية الدعـوة بالمدينة المنورة، كما أفدت أيضاً من كتابي: محمد لقمان السلفي، (اهتمام المحدِّثين بنقد الحديث سنداً ومتناً) وصلاح الدين الأدلبي، (منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي).

[13] **While a satisfactory isnad in itself did not always guarantee the genuineness of a particular tradition. Robson, p.38.**

[14] **Among Western scholars the tendency has been to consider isnads with great caution, if not downright skepticism, the prevailing view being that they are a development of a later age to support material which had come to be accepted as genuine. That may be so in many, perhaps even in most cases, but the present writer is not prepared to deny the genuineness of all isnads. This study , however, does not seem to be as fundamental as a study of the text of the traditions, The more one studies isnads in an endeavour to judge the validity of traditions, the more one feels oneself engaged in walking up a**

cul- de- sac. It therefore may be worth while to go to the traditions themselves and consider certain types which occur very frequently. Whether this will also prove to be a cul -de- sac is a matter still to be discovered; all one can do at present is to hope that it may lead somewhere.

[١٥] مسلم، الصحيح– المقدمة، ص١٥.

[١٦] مسلم، الصحيح، المقدمة، ص١٤.

[١٧] النساء، ٩٤.

[١٨] الطبري، ٤/٢٢١ من الجزء الخامس.

[١٩] هكذا وردت في التفسير، ولعلها: وقرأ غير ذلك معظم قراء...

[٢٠] الطبري، ٤/٢٢١ من الجزء الخامس.

[٢١] الحجرات، ٦

[٢٢] أحمد، المسند، رقم (١٤٦٧٠)، ورواته ثقات، إلا ابن إسحاق عَنعَنَ الحديث عن شيخه عاصم بن عمرو، وقد صرح ابن إسحاق بالتحديث في رواية أبي داود.

[٢٣] أبو داود، رقم (٤٤٢٠)، الحدود.

[٢٤] أحمد، المسند، رقم (٢٢٠٣٢) ورواته ثقات، وقد صرح ابن إسحاق بالتحديث فيه، وابن ماجة في المقدمة ،حديث(٣٥)، والدارمي، حديث(٢٣٧).

[٢٥] محمد لقمان السلفي، اهتمام المحدثين بنقد الحديث سنداً ومتناً.

[٢٦] البخاري، الصحيح، حديث رقم (٤٧٥٠)، التفسير.

[٢٧] البخاري، الصحيح، حديث رقم (٤٢٧٤)، المغازي، ومسلم، الصحيح، حديث رقم (٢٤٩٤)، وذلك حين سأله النبي ﷺ عن المرأة والكتاب.

[٢٨] ينظر: ابن كثير، ٤/٢١١ في تفسيره لقول الله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا...)

[٢٩] من ذلك تثبت عبدالله بن عمر رضي الله عنه من الرسول ﷺ في صلاة الرجل قاعداً، ينظر: مسلم، الصحيح، الحديث (١٢٠) صلاة المسافرين وقصرها. وكذلك تثبت عليّ رضي الله عنه من النبي ﷺ من قول قالته فاطمة رضي الله عنها عن النبي ﷺ. ينظر/ مسلم:، الصحيح، حديث رقم (١٢١٨)، الحج.

[٣٠] أبو داود، السنن، الحديث رقم (٥١٨١) الأدب، والحديث حسن.

[31] أحمد، المسند، الحديث(١٧٥١٧)، والترمذي، السنن، حديث رقم (٢١٠٠) و(٢١٠١)، والدارمي، الحديث رقم (٢٩٣٩).

[32] مسلم، الصحيح، في المقدمة، ص١٥.

[33] الدارمي، المقدمة، ص ٥٦٤.

[34] العمري، بحوث في تاريخ السنة المشرفة، ص٤٨–٥٠، باختصار دون تصرف.

[35] الحديث في البخاري، الصحيح، الحديث رقم (٨) ك: الإيمان، ومسلم، الصحيح، الحديث رقم (١٦)، ك: الإيمان.

[36] الحديث في: البخاري، الصحيح، الحديث رقم (٢٨٢٩)، ك: الجهاد والسير.

[37] الحديث في البخاري، الصحيح، الحديث رقم (١٢٤٠)، ك:الجنائز.

[38]**ENUMERATING DETALLS**

Avery characteristic feature of the manner in which the Prophet is represented as giving his teaching is his saying there are so many things to which attention is drawn, and then detailing them.

He says Islam is based on five things: the testimony that there is no god but God and that Muhammad is His servant and messenger.....The prophet said a muslim has five duties towards another muslim....He said there are five types of martyr.....

The method of mentioning a number before giving the details is an excellent teaching method, which may really be one used by the Prophet. It shold be noted, however, that this practice is not confined to traditions in which the words of the Prophet are quoted directly; it is used also where a companion says the Prophet taught, prohibited, approved, or disapproved of so many things. One wonders how far it may be assumed that the Prophet really used this method, and how likely it may have been that a good teaching method of later times was attributed to him. Robson,p44-46.

[39] ينظر في ذلك على سبيل المثال:

Robson, Tradition, The second Foundotion of Islam, m.w.41,19

وأيضا

Robson, Standard Applied by Muslim Traditionists, BJR43, 1960.

[40] ينظر في ذلك كلام المستشرق السابق.

[41]ASKING A COMPANION FOR INFORMATION
There are many traditions in which we are told of someone or some group of people coming to a companion to ask about some detail regarding the Prophet's practice or teaching. In the early days of Islam new converts would be anxious to gain information about the Prophet, and others would wish to obtain information from people who had the best opportunity of acquiring it, but it is quite possible that ideas of a later period were given authoritative currency by presenting them in this way. Nevertheless there must be genuine traditions of this type, however impossible it may seem to disentangle them. Robson, P.47.

[42]It is there fore perhaps sufficient here to draw attention to this type of tradition without going in to any futher detail' Robson, p.47.

[43] الحديث مخرج في الصحيحين والسنن، وهو عند أحمد ومالك وغيرهم، بروايات وطرق متعددة، مع اختلاف في ألفاظه كما أشار إلى ذلك المستشرق (روبسون)، وستأتي مناقشة ما ذكره المستشرق حول هذا الحديث مع تخريجه.

[44] الترمذي، السنن، الحديث رقم (١٠٣٤) وقال: حديث أنس هذا حديث حسن، وابن ماجة، السنن، الحديث رقم (١٤٩٤)، وأحمد، المسند، الحديث رقم (١٢٦٤٠).

[45] البخاري، الصحيح، الحديث رقم (١٧٤٨، ١٧٤٩)، وأبو داود، السنن، الحديث رقم (١٩٧٤)، وأحمد، المسند، الحديث رقم (٣٧٤٥).

[46] البخاري، الصحيح، الحديث رقم (١٧٥٣).

[47] البخاري، الصحيح، الحديث رقم (٥٦١٥)، والنسائي، السنن، الحديث رقم (١٤٠)، وأبو داود، السنن، الحديث رقم (٣٧١٨).

[48]DEMONSTRATING HOW THE PROPHET ACTED
Another type of tradition which mainly arises from a desire to learn something from a companion is one in which the companion demonstrates what the Prophet did or said in certain circumstances. For example, Abdallah b.Zaid b. asim was asked how the Prophet performed ablution, so he called for water and

went through the process. One trouble about this tradition is that there are different versions which do not agree in detail.
A tradition tells that Anas b. Malik stood opposite the head of a dead man at his funeral,
Abdallah b.Mas'ud is reported as saying, when he had completed the lapidation of the largest jamra, Another tradition tells that Ibn 'umar would perform the lapidation of the three jamras,
Ali is reported to have called for water after having held a session in kufa. He then declared that some objected to people drinking while standing, but that he had seen the Prophet do as he had done.
I must confess that I view such traditions with great suspicion, as I feel that instead of demonstrating what the Prophet did they probably demonstrated methods of disagreeing with what certain sections of the community did.

[٤٩] قال (روبسون):

"One trouble about this tradition is that there are different Versions which do not agree in detail" Robson,P.47.

[٥٠] ينظر ما ورد من كلام للمستشرق في الشبهة.

[٥١] البخاري، الصحيح، الأحاديث ذات الأرقام: (١٨٥، ١٨٦، ١٩٢، ١٩٩)، ومسلم، الصحيح، الحديث رقم(٢٣٥)، وأبو داود، السنن، الحديث رقم (١١٨)، والترمذي، السنن، الحديث رقم(٣٢)، والنسائي، السنن، الحديث رقم(٩٧)، وابن ماجة، السنن، الحديث رقم(٤٣٤)، وأحمد، المسند، الحديث رقم(١٥٨٣٦).ونص رواية البخاري هي:"عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه أن رجلاً قال لعبد الله بن زيد وهو جد عمرو بن يحيى: أتستطيع أن تريني كيف كان رسول الله ﷺ يتوضأ؟ فقال عبد الله بن زيد نعم، فدعا بماء فأفرغ على يديه فغسل مرتين ثم مضمض واستنثر ثلاثاً ثم غسل وجهه ثلاثاً ثم غسل يديه مرتين مرتين إلى المرفقين ثم مسح رأسه بيديه فأقبل بهما وأدبر بدأ بمقدم رأسه حتى ذهب بهما إلى قفاه ثم ردهما إلى المكان الذي بدأ منه ثم غسل رجليه"

[٥٢] قال ابن حجر: قال أبو حاتم: ثقة صالح، وقال النسائي: ثقة ..وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث، وقال العجلي وابن نمير: ثقة، وقال ابن أبي مريم عن ابن معين: ثقة إلا أنه اختلف عنه في حديثين...

وقـــال ابـــن معـــين: صويلح ليس بالقوي، وذكره ابن حبان في الثقات. ابن حجر، تهذيب التهذيب ١١٩/٨.

٥٣ ورد في روايـــات البخاري ومسلم قول الراوي أنه غسلهما ثلاثاً، وجاء في رواية النسائي، وابن ماجة، ومسند أحمد أنه غسلهما مرتين.

54 **ASKING THE MEANING OF WORDS**

Quite frequently a word or a phrase which is evidently unfamiliar to the hearers is used in a tradition. It is perhaps unnecessary to detail such instances, as there is nothing significant in the separate examples. One wonders whether such examples really represent something which happened in the Prophet's day, or whether they indicate ignorance on the part of people of a later time regarding certain words and phrases. Robson,P.48.

٥٥ عبدالواحد وافي، (علم اللغة)، ص ٣١٣.

٥٦ أحمد بن فارس (الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها)، ص٧٨.

٥٧ عـــنوان بحـــث مقـــدم في (مجلة اللغة العربية) بغداد ١م/٣٣، د/أحمد مطلوب، عنوان المقال: (الحقيقة الشرعية وتنمية اللغة العربية).

٥٨ أحمد مطلوب، (الحقيقة الشرعية وتنمية اللغة العربية)، ٣٢١/١ نقلاً عن الطراز ٥٥/١، نهاية السؤال ٢٥١/١.

59 **DOUBT ABOUT SOME DETAIL**

Very often alternative words are given, the reason presumably being that the transmitter does not know which word was used, and does not wish to transmit something erroneous. The matter in doubt may be something of no real significance, e.g. whether the Prophet said faces "or "nostrils ear or "ears" inverted" or "turned round camphor or "some camphor" my people or "Muhammad's people",

At other times the doubt may affect something A little more important, e.g. whether something happened on the day of sacrifice or on the day of breaking the fast, whether the Prophet recited sura iv, or sura v at night, whether a remark was made by 'Aisha or by another of the Prphet's wives,

Sometimes the doubt is expressed by the careful way in which something is transmitted. Robson, P. 49.

٦٠ أشار المستشرق إلى عدد من الأمثلة، لم أتمكن من الوقوف عليها، لأنه لم يذكر لفظة واحدة من الحديـــث، فقال: "أضاف ابن مسعود جملة إلى كلام النبي قائلاً: إنه يظن أن الرسول قالها،.... ومثال آخر أيضاً قوله: "قال عمران إن النبي سأله أو سأل رجلاً وهو يسمع..." ومثال ثالث هو الذي استطعت الوقوف عليه وهو حديث أبي هريرة "بين النفختين أربعون...." لأن المستشرق ذكر هذا المثال وأشار فيه إلى الرقم أربعين.

[61]**One does not quite know what to make of these occurrences. Do they really represent a great desire for accuracy, and are we to understand that where no doubt is expressed we can accept the transmission as accurate? Or is this just a device to make it appear that the transmitters are very careful? Robson, P.49**

٦٢ ابن منظور لسان العرب ٦٤٣/١٢-٦٤٤ مادة (وهم)

٦٣ عبدالكريم الوريكات، الوَهَم في روايات مختلني الأمصار، ص:٢٧، ٢٨.

٦٤ عبدالكريم الوريكات، الوهم في روايات مختلفي الأمصار، ص٢٩.

٦٥ يـــنظر عبدالكريم الوريكات، الوهم في روايات مختلفي الأمصار، ص٢٩ باختصار وشيء من التصرف.

٦٦ السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، ٣٠١/١.

٦٧ عبدالكريم الوريكات، الوهم في روايات مختلفي الأمصار، ص٣١.

٦٨ تحدث عن هذا الموضوع الدكتور/ عبدالغني عبدالخالق، في كتابه حجية السنة، وأفاض في حديثه عن عصمة الأنبياء من ص٨٥-٢٤٠، واستوعب فيه الموضوع.

٦٩ عبدالكريم الوريكات، الوهم في روايات مختلفي الأمصار، ص٥١.

٧٠ ابن منظور، لسان العرب، ٢٦٩/٢ مادة (درج).

٧١ ذكر هذا المعنى محقق كتاب علوم الحديث، لابن الصلاح، الدكتور نور الدين عتر في الحاشية، ينظر الكتاب المذكور ص:٩٥.

٧٢ أبو شهبة، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، ص٣١٢.

[٧٣] ابـــن كـــثير، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، شرح العلامة أحمد شاكر، تعليق المحدث ناصر الدين الألباني، ١/٢٢٤.

[٧٤] ابن الصلاح، علوم الحديث، تحقيق الدكتور/ نور الدين عتر، ص٩٥-٩٨ باختصار.

[٧٥] لعـــل المقصود، أن ذلك هو الأغلب، وإلا فالإدراج في السند قد وقع، وبينه العلماء، وضربوا الأمثلة عليه.

[٧٦] ابـــن كـــثير، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، شرح العلامة أحمد شاكر، تعليق المحـــدث ناصر الدين الألباني، ١/٢٢٤-٢٢٥.وقد ألف في الإدراج الحافظ أبو بكر أحمد بن علي البغدادي مؤلفاً سماه (الفصل للوصل المدرج في النقل) وحققه محمد بن مطر الزهراني، في مجلدين.

[٧٧] أبو شهبة، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، ص٣١٠.

[٧٨] السيوطي، تدريب الراوي شرح تقريب النواوي، ١/٢٥٢-٢٥٣.

[٧٩] يـــنظر في ذلك الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، شرح العلامة أحمد شاكر، تعليق المحـــدث ناصـــر الدين الألباني ١/٢٣٠، وتدريب الراوي في شرح تقريب النووي،١/٢٦٨، ٢٦٩.

[٨٠] سبقت الإشارة إلى كلام المستشرق في بداية هذا المبحث.

[٨١] قال روبسون:

As space is limited, and as this is only a preliminary study, this article will not attempt to prove anything. Its purpose is to give examples showing that there are some recurrent forms in which traditions are presented. Robson, p.39.

[٨٢] قال روبسون:

As said earlier, no attempt is here made to prove anything; the purpose of the article is simply to indicate a line of research which could possibly produce some results. Robson, P.50.

٨٣ قال روبسون:

The more one studies isnads in an endeavour to judge the validity of traditions, the more one feels oneself engaged in walking up a cul-de-sac. It Robson, P.39.

٨٤ قال روبسون:

It is therefore hoped that someone will undertake it and that when he does so he will not have the disappointment of finding himself in a blind alley. Robson, P.50.